

اقتصاد

الغزن تستجر ٧٠٠ طن بطاطا من ريف دمشق ودرعا
عطوان لـ«الوطن»: سجلنا مبيعات
بإ ١١ مليار ل.س خلال النصف الأول

عبد الهادي شباط

كشف مصدر مسؤول في مؤسسة الغزن والتسويق في تصريح لـ«الوطن» أن المؤسسة حققت خلال النصف الأول من العام الحالي ١٠,٩ مليارات ليرة مبيعات بينما بلغت مشترياتها ٩ مليارات ليرة مبيناً أن حجم المبيعات لهذا العام كان مشابهاً لثلاثته في العام الماضي ولنفس الفترة حيث لعب انخفاض قيمة العملة وتراجع سعر صرفها خلال العام الحالي دوراً في عدم تطور القيم المالية لحجم المبيعات.

كما أوضح أن المؤسسة طالبت فروعها بالمحافظات لتسويق كميات الفروج الفائضة لدى المربين حفاظاً على توازن حركة العرض والطلب والحيل دون حدوث هبوط حاد في سعر الفروج وبالتالي تعرضهم لخسائر حادة تؤذي بعض المربين وتخرجهم من العمل وبالتالي حصول نقص في حجم الإنتاج وذلك تسعى المؤسسة للإسهام في ضبط حركة السوق بتخزين كميات من لحوم الفروج ومن ثم إعادة طرحها في فترات انخفاض العرض بالسوق وهو ما يسهم أيضاً بعدم حصول اختكارات من بعض المربين ورفع الأسعار بشكل حاد ينعكس سلباً على قدرة المواطنين الشرائية مشيراً أن ذلك جزء من عمل المؤسسة. ومن جانبه أوضح مدير فرع المؤسسة بدمشق فاروق عطوان أن المؤسسة تنفذ إقبال العديد من المواد الغذائية والأساسية للمواطنين في المحافظات وخاصة المحاصرين في مدينة دير الزور ومختلف النازحين حسب توجيهات الحكومة حيث يتم إقبال ما بين ١٠٠-١٥٠ طناً من مختلف المواد الأساسية والغذائية وخاصة الخضراوات وذلك مرتبط بتوفر ظروف ومتطلبات عمليات الشحن والنقل مشيراً إلى أن هذه العملية أسهمت في تخفيف العبء المعيشي للمواطنين في هذه المناطق وعمت على تأمين العديد من المواد وعدم فقدانها والحيلولة دون احتكارها ورفع أسعارها.

وحول أهم المواد التي يعمل الفرع على تخزينها بين أن المؤسسة تعمل حالياً على استيراد العديد من الحاصلات وأهمها محصول البطاطا حيث بلغت الكميات المستجرة قرابة ٦٠٠-٧٠٠ طن معظمها من محافظتي درعا وريف دمشق وخاصة منطقة سعسع التي تنتج كميات جيدة منها وذلك بهدف تحقيق توازن سوقي وسعري لهذه المادة حيث تراوحت أسعار تسويق الكيلو بين ١٠٠-١٢٠ ليرة لتقوم المؤسسة بعد حين بإعادة طرح هذه الكميات في الأسواق بعد أن يكون توقف الموسم وانخفض توفر المادة.

الوطن

ركز الاجتماع الذي عقد برئاسة رئيس مجلس الوزراء المهندس عماد خميس في مركز الاختبارات والأبحاث الصناعية على واقع القطاع الصناعي واليات النهوض به والبدء بتشغيل المصانع والشركات العامة المتوقفة وفق برنامج تدريجي وزمني محدد بهدف وضع خطة عمل جديدة تتناسب مع إمكانيات كل شركة في ظل ظروف الحرب التي تشهدها البلاد.

ووضع الاجتماع محددات كفيّة بإحداث نقلة نوعية في واقع الصناعة الوطنية لتكون عنوان المرحلة المقبلة كونها تشكل أهم روافع الاقتصاد الوطني وقاطرة النمو وبشكل يتماشى مع توجهات الحكومة للنهوض بكل القطاعات الاقتصادية مع تأكيد العمل بشفافية في ظل تحديات الواقع الحقيقي الذي تعيشه مختلف القطاعات. وبين الاجتماع حرص الحكومة على استنهاض واقع شركات القطاع العام والخاص والحد من الهدر والمسؤولية ومحاربة الخلل الإداري والمالي، إضافة إلى تفعيل المشاركة بين القطاعين العام والخاص والمساهمة في عملية التنمية وتأمين فرص عمل جديدة واستغلال التفاءات والمهارات الموجودة وتأمين مستلزمات إقلاع الشركات وزيادة إنتاجيتها وإيجاد شبكة جديدة من المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة معتمداً تشكيل مجموعات للبدء بإنشاء معامل وفق دراسات خاصة ووفق الإمكانيات للحد من المستوردات الكمية وزيادة حصة السوق المحلية من المنتجات الوطنية والاعتماد على المواد الأولية المحلية وتحديد البدائل المتاحة، إضافة إلى مراجعة شاملة لواقع الشركات العامة ووضع خطة تطويرية تتوافق مع خصوصية كل شركة.

وخلال الاجتماع وافق رئيس مجلس الوزراء على إقامة ستة معامل للغزن الصناعية وزيادة حصة السوق المحلية من المنتجات الوطنية والاعتماد على المواد الأولية المحلية وتحديد البدائل المتاحة، إضافة إلى مراجعة شاملة لواقع الشركات العامة ووضع خطة تطويرية تتوافق مع خصوصية كل شركة. وعرضت الشركات على الاجتماع واقعها الحالي وخططها المستقبلية في المرحلة المقبلة، إضافة إلى وضع عناوين جديدة للمرحلة القادمة تتضمن تغييراً شاملاً في الرؤية وإجراء تقييم دوري لبرنامج عمل كل شركة ومدى تحقيقها لعلاوة أكبر ومساهمتها في دعم الاقتصاد الوطني.

وجانب القطاعات الاقتصادية والخدمية

٦ معامل للغزن الشمسي

خميس: إستراتيجيات محددة لتطوير القطاع العام الصناعي



إيقاف الشركات الخاسرة

الحمو: تشغيل معامل القطاعين المدمرة

ما تعرض له من تدمير ممنهج خلال الأزمة كونه المنفذ الوحيد للأزمة الاقتصادية التي خلفتها الحرب الشرسة على سورية مؤكداً أننا بحاجة في هذه المرحلة أكثر من أي وقت مضى لإنتاج صناعي بقيمة مضافة من أجل دعم الاقتصاد الوطني والنهوض بعمالنا ومصانعنا كما كانت عليه قبل الحرب بل أفضل.

من جانبه أوضح وزير الزراعة والإصلاح الزراعي المهندس أحمد القادري أن الاجتماع ركز على دعم الصناعات المتعلقة بمطالبات إعادة الإعمار كصناعة الاسمنت والحديد وغيرها مشيراً إلى ضرورة الاستفادة من الطاقات الإنتاجية الهائلة المتاحة في القطاع الصناعي التي تعطلت جزئياً أو كلياً نتيجة الحرب مؤكداً ضرورة الإصلاح الإداري بالقطاع الصناعي بما ينعكس إيجاباً على العملية الإنتاجية وخاصة في ظل الدعم الحكومي الكبير الواضح المقدم حالياً قائلًا نحن اليوم أحوج ما تكون لكوادر إدارية تتمتع بالحيوية والحماسة لتغيير واقع العمل بالقطاع الصناعي للأفضل.

والتمنوية حيث تم تأكيد ضرورة وضع عناوين هامة وواضحة وشفافة للنهوض بالمؤسسات الخدمية والاقتصادية وتعزيز صمود المواطنين وتأمين متطلبات الحياة الكريمة لهم.

وأكد رئيس الحكومة أنه سيتم مستقبلاً إيقاف الشركات الخاسرة عن العمل والاستفادة من البنية التحتية والموارد البشرية للشركات الأخرى. بدورهم القاشوم على القطاع العام الصناعي قاموا بتقديم طروحات جريئة فيما يتعلق بالإجراءات الفنية والتقنية المطلوبة للنهوض بالقطاع. معتبرين أن وضع قادة إداريين يتميزون بالنزاهة والخبرة والكفاءة العلمية للاستفادة من الكوادر البشرية في المعامل المتوقفة يعد أولوية في المرحلة المقبلة، إضافة إلى وضع عناوين جديدة للمرحلة القادمة تتضمن تغييراً شاملاً في الرؤية وإجراء تقييم دوري لبرنامج عمل كل شركة ومدى تحقيقها لعلاوة أكبر ومساهمتها في دعم الاقتصاد الوطني.

وفي تصريح للصحفيين عقب الاجتماع

صرف الرواتب
عن طريق المحاسبين
لحل مشكلة الازدحام

محمد راكان مصطفى

كشف مصدر مصرفي مسؤول لـ«الوطن» عن اقتراح بإعادة صرف الرواتب عن طريق المحاسبين، مبيناً أن تنفيذ هذا الاقتراح من شأنه أن يحل إشكالية الازدحام الكبير على الصرافات الذي يعد مظهرًا غير حضاري وحالة لا إنسانية بحق الموظفين والمتقاعدين الراغبين في صرف مستحقاتهم من الصرافات.

وبين المصدر أن هذا الاقتراح إضافة إلى حل مشكلة الازدحام يضمن وصول الرواتب إلى مستحقيها شخصياً والحد من إمكانية استخدام البطاقات لسرف رواتب أو معاشات غادر أصحابها القطر وذلك من قبل معارفهم وأقاربهم، على الرغم من الإجراءات التي قامت بها المصارف لضمان تسليم البطاقة لصاحبها شخصياً، من خلال التأكد من أن التعامل هو صاحب بطاقة الصراف الآلي وذلك بمطابقة الوثيقة الشخصية مع البيانات الموجودة وإجراء التحديث اللازم للبيانات في حال عدم اكتمالها حسب التعليمات الصادرة، في حين يتم تسليم البطاقات للوكيل القضائي عن الغائب أو المفقود أو الوصي بموجب قرار القاضي الشرعي مرفقة بصورة مصدقة عن الوكالة أو الوصاية مع صورة البطاقة الشخصية للوكيل أو الوصي.

مؤكدًا أن هذا الإجراء لن يحرم أصحاب المعاشات من المتقاعدين من حقوقهم، حيث إنه وفقاً للقوانين وعند عدم استلام المعاش من قبل صاحبه لشهرين متتاليين تتم إحالة المعاش إلى خزانة الدولة بحساب باسم صاحبه، موضحاً أنه يحق لصاحبه عند طلبه القيام بصرف كامل مستحقاته بموجب شك محضر باسمه، إضافة إلى أن هذا الإجراء يساهم في تخفيف الطلب على السيولة من قبل المصارف، وبين المصدر أن هذا الاقتراح جواب لطلب وزارة المالية إلى المصارف العامة لتزويدهم بالصعوبات التي تواجه عملها والحلول المقترحة لهذه الإشكاليات، في الجانب الذي يتعلق بالمشكلة التي تواجه الصرافات الآلية لدى المصارف العامة، والذي يعود لعوامل عديدة طالما ذكرتها إدارات المصارف...

حديث شيخ التجار.. القلاع: طالبنا بالسماح للتجار بتحويل البضائع من مصادره الخاصة

التجار قاموا بدورهم منذ بداية الأزمة واشتغلنا بـ«النخوة»
الذين أثروا على حساب المواطنين ليسوا «تجاراً»!!

محمد راكان مصطفى

كشف رئيس اتحاد غرف التجارة السورية محمد غسان قلاع أنه تم الطلب إلى وزارة الاقتصاد لتحديد قوائم بالمواد الأساسية والمواد الأولية التي تمول من مصرف سورية المركزي، وأن يتم السماح للتجار بتحويل باقي البضائع التي يرغبون باستيرادها بطرقهم الخاصة.

وأكد أن التجار مع التوجه الحكومي في ترشيد استيراد المواد الكمية، وأنه مع دعم المنتج الوطني وذلك يصب في مصلحة التاجر وذلك لأنه لا يمكن الفصل بين التاجر والصناعي، ففي كثير من الأحيان يكون التاجر صانعاً وأكبر دليل على ذلك وجود خمس غرف تجارة على حين أن باقي الغرف في المحافظات تسمى غرف تجارة وصناعة، إلا أنه يجب الأخذ بالحسبان أن أي صنف مطلوب في الأسواق حتى وإن مانع استيراده سوف يدخل تهربياً.

وعن مصادر التمويل الخاصة للتجار أوضح القلاع وجود عدة مصادر يجب حث التجار على استخدامها لتمويل المستوردات وذلك أسوة بما تم العمل به في الفلبينيات من القرن الماضي، كأن يقوم التجار بتحويل مستورداتهم من مخزاناتهم خارج القطر كما يمكن الاستفادة من تحويلات بعض المغتربين بأن يتم تمويل بعض البضائع المستوردة عوضاً عن التحويلات المالية، واقترح أن يسمح للتجار بشراء القطع الأجنبية من المواطنين الذين اشتروا مبالغ كبيرة من القطع الأجنبي بهدف الإضرار خلال عملية التدلل التي قام بها مصرف المركزي، واستخدام هذه المبالغ من التجار لتمويل مستورداتهم.

وعن الاجتماعات الأخيرة مع الحكومة بين قلاع أنه وخلال اللقاء مع رئيس مجلس الوزراء عماد خميس والوزراء في الفريق الاقتصادي كانت أجواءه إيجابية، كما أنه الفاعل على الإجراء الذي صدر مؤخراً عن مجلس النقد والتسليف وتم بوجه إعطاء المصارف دورها كما ورد في صك ترخيصها بأن تقوم بتحويل المستوردات وتحويل القيم، الشيء الذي يعتبر من صميم عملها، وإعادة شركات الصرافة إلى عملها بموجب صك ترخيصه، الذي بموجبه لا يعتبر فتح اعتماد وتحويل القيم من هذه المهام، موضحاً أنه ليس يصعد

أناي بنفسي
عن الرد على
تصريحات
البعض

ومارسوا ضغطاً على القطع الأجنبي بسبب استيراد العملات السورية التي جنوها بعملات أجنبية وبارقام كبيرة.. وعن عدد التجار الذين هاجروا إلى خارج القطر بين القلاع أنه لا يوجد إحصائيات دقيقة من عام ٢٠١١ وحتى الآن، ويجب ألا يتكرر أنه وخلال فترة الأزمة قد حصل تهديد ونهب للمعامل وللشركات في مختلف المناطق الصناعية على مستوى مصانع ومستودعات خاصة بالتجار كانوا يستخدمونها لتخزين بضائعهم التي تعرضت للسرقة والحرق، كما تعرض بعضهم للتهديد، الشيء الذي دفع قسماً منهم للهروب خارج القطر إلى دول عربية وبلاد أجنبية، إلا أن الأثرية من التجار بقوا في الوطن يقفون صفاً واحد متمسكين مع المواطنين خلف الجيش والقيادة، مؤكداً أنه تم ويتم التواصل مع التجار الذين غادروا القطر، لحثهم على العودة إلى أحضان الوطن.

وعن الجهات الرقابية كالتأمين والجمارك بين القلاع أن التعليمات التي تنظم عمل هذه الجهات واضحة المعالم، فدوريات التفتيش مكثفة بالتنسيق مع الإعلان عن الأسعار وعدم إخفاء واحتكار المواد وإبراز فاتورة الشراء إذا طلبت من التاجر وإذا مارس إحدى الدوريات عملها بشكل متعسف في استخدام صلاحيتها فلا يجب تعميم هذا التصرف على جميع الدوريات، على حين أشار إلى وجود تحسن في عمل الجمارك وأدائها في الفترة الأخيرة.

وعن التصريحات الصادرة من اتحاد المصرفيين وجد فئات من الناس القلاع عن الإلء بأي تعليق عليها ونأى بنفسه عن الدخول في أي جدل مع أي جهة كانت معتبراً أن الدخول في أي مباحثات شيء يتعارض مع أخلاق التجار الذي ينصف بالتسامح والتعامل الحسن.

الآن وارتفاع أسعار الكهربي وأسعار النقل، وكذلك الارتفاع المنطقي الذي طرأ على أجور العمال في القطاع الخاص التي ارتفعت بنسبة ملموسة نظراً لارتفاع التكاليف المعيشية. وبين القلاع أن التجار قاموا بدورهم منذ الأيام الأولى من الأزمة وأنه ومع بداية الأزمة تم الاجتماع مع تجار المواد الغذائية في الغرفة وتم الطلب إليهم أن يكون التعامل بنخوة العرب، الشيء الذي أبدى الحاضرون استعدادهم لهذا الأمر، متعهدين ألا ينقص من الأسواق أي مادة من المواد الأساسية، وفي مطلع عام ٢٠١١ وبشهادة الرائد المحايدي وغير المتردد يلاحظ أن السوق توفرت به كل أنواع المواد الغذائية ومستلزمات الأطفال والأدوية، لكن بدء الارتفاع في أسعار صرف الدولار صعوداً ومهبطاً في مدد وجيزة، الشيء الذي تعذر معه على المستورد احتساب كلفه الحقيقية، وخاصة التجار المزمين بتسليم ١٥ بالمئة من مستورداتهم إلى مؤسسات التدخل الإيجابي، مشيراً إلى أنه ورغم ذلك لم تتوقف الحركة التجارية، إلا أن بعض القرارات الصادرة عن عدة جهات التي تضارب بعضها مع بعضها الآخر جعلت المستورد من في حيرة من أمرهم وأدت إلى عزوف البعض منهم عن عملية الاستيراد.

وعن وجود تجار أثروا على حساب المواطنين بين القلاع أن هؤلاء لا يجب تسميتهم تجاراً، موضحاً أنه في جميع الأزمات وفي جميع أنحاء العالم حتى في فترة تخلخل الاتحاد السوفييتي وجد فئات من الناس تمكنت من استغلال الفرصة، هم ليسوا بتجار وليسوا بالمعلمين في الحقل التجاري وإنما هم انتهازيون استغلوا الفرض وقاموا بأشور لا يستطيع التجار بسبب الرادع الأخلاقي القيام بها، هؤلاء شكلوا ثروة ضخمة